كذبكَ حلو

ياسل طلوزي

سنمجّد الكذب امتثالًا لوصية مبادة بسيليس في أغنيتها «كذبك حلو». وسنكذب خبر موتها لنحتمل غيابها، حتّى لو كان صريحها شاهدًا على «أكبر كذبة صدّقناها في حياتنا». أليس الفنّ، في آخر المطاف، معادلًا موضوعيًا لواقع لا نقوى على العيش فيه؟ وقبلها كانت سفيرة النجوم فيروز قد أقنعتنا بالكذب الجميل، عندما صدحت: «تع ولا تيجي.. واكذب عليّ.. الكذبة مش خطيّة»، وكأنها تقدّم لنا ساعةً لا تتقدّم عقاربها كلما تأخر الحبيب، حتى لو انتظرناه الدهر كله. والحقّ أنه يليق بها أن تسمّى «ساعة فيروز» التي لا يرتديها غير العاشقين.

هي ثلة من الأغاني التي استقرّت في نسغ الوجدان العربي، وغدت ملاذًا آمنًا نهرب إليه من عواصف الصدق التي تطاردنا في المغارات الكاوية، فلماذا يستكثر الموت علينا أصحاب هذه الأصوات التي تقينا وحشة الطريق؟ أغلب الظن أن الموت لم يطلب هؤلاء «الكذبة» بقدر ما طلبوه هم أنفسهم، هربًا من تفسيرنا الخاطئ لمقاصدهم، فآخر ما تورّعوه أن يجري خلطٌ فجّ بين الكذب كالعطفيّ والكذب السياسي، فينسحب الأول على الثاني، فما زلنا مؤمنين بمقولة العرب القدماء «أصدق الشعر أكذبه»، واستطالت المقولة في العقل العربي الانتقائي، لتغدو «أصدق الفنّ أكذبه». ولاحقًا «أصدق السياسة أكذبها». بمثل هذه العقلية، دخلنا القرن الماضي، وبمثلها نواصل القرن الجديد. وكلما ضربتنا انتكاسة، لذنا بـ«الكذب الحلو» لنجمّل أيامنا، وغدا المحبوب رديفًا للسياسي «المحبوب» الذي لا يكذبنا موعدًا ولا وعدًا. عند كلّ خذلان وإخلاف وعد، كنا نتحصّن بساعة فيروز التي تسوّر معاصمنا، على قاعدة أن «أصدق الزعماء أكذبهم»، فصدقنا من كان يعدنا منهم بتحرير فلسطين. وكلما تأخر الوعد حدّقنا في الساعة أيامًا، لنكتشف أنه لم يحن بعد. حدث ذلك، ونحن نستمع إلى الخطب الحماسية التي كانت تقذفها براكين الغضب من حناجر جنرالات الانقلابات العسكرية الذين زيّنوا فوهات دباباتهم بشعارات التحرير، ثمّ استدارت الفوهات إلى صدور شعوبهم، عندما حاولت أن تقرن التحرير بالحرية، لكن أحدًا لم يكن مستعدًا لتكذيب زعماء «صادقين»، لم يكن همّهم غير الاستئثار بالعروش والمناصب. ولم نكن نسمح لأنفسنا بتكذيب المراوغ والسياط والزنازين؛ لأنها أدواتٌ ضروريةٌ لتجميل الكذب؛ خصوصًا عندما تلهب أجساد «أعداء الوطن» من المعارضين «الكذبة»، كما زيّن لنا زعماؤنا الذين لا نشكّ بصدقهم.

رافقتنا ساعة فيروز في كل محطاتنا السياسية والاجتماعية، وجدولنا أزمنتنا وفقها، فالحرية التي كنا نوعد بها تجيء كذبًا لا صدقًا، فكذبنا الصدق وصدقنا الكذب.. والعدالة التي قضمتها أنياب الظلم والاستبداد ستقرع الأبواب بعد دقائق، وثمار «السلام» ستتساقط من أشجار زرعها اللاهثون لتقبيل أيادي الغزاة بعد قليل؛ فما انتُزع بالقوة قد يُردّ بالتطبيع، والفجوة الحضارية التي قيل إنها ستردم منذ قرنين لم تزل موشكة على الانتهاء، ورقعة الفقر التي أصبحت جغرافيا عربية كاملة الحدود ستنحسر بـ«الكذب الحلو» أيضًا.

انسحبت مبادة بسليس إلى ضريحها «الصادق»، عندما أدركت أن معجبيها لم ينتقوا من «أجراس بيت لحم» جرسًا واحدًا، بل اكتفوا بكذبتها الحلوة، وانكفأت فيروز التي ألقت ساعتها عندما اكتشفت أن جماهيرها الغفيرة لم تلتقط من «غضبها الساطع» إلا كذبة «العقارب» التي لن تلتحم أبدًا على أي موعد، والتي لم تزل لا تستطيع النوم إلا على كذبة «طير الحمام» الذبوح .. أملًا منهما أن يتخلّص العرب من طوفان الأكاذيب التي تغرهم، ويلوذون بها لوذ المصدّق المؤمن الباصم على كلّ ما تجود به قرائح ساستهم. علّهم يفرّقون يومًا بين حبيب حقيقيّ حاضر حتى في الغياب، وسياسيّ غائب حتى في الحضور.

لماذا ازدهرت المعارضة الخارجية الأردنية؟

محمد أبو رمان

إحدى القضايا الرئيسة التي صعدت إلى ذروة النقاش السياسي الأردني الداخلي ما تسمّى المعارضة الخارجية، من خلال مجموعة مؤثرة من السياسيين والناشطين والإعلاميين، الذين أصبحوا ظاهرة لافتة في توجيه الرأي العام، والتأثير عليه، عبر برامجهم المباشرة على مواقع التواصل الاجتماعي التي يصل مشاهدوها إلى عشرات الآلاف، وفي بعض الأحيان مئات الآلاف. لستُ بصدد مناقشة أطروحاتهم إيجاباً أو سلباً، لكن السؤال الرئيس هنا، المفترض أن يأخذ مساحة كبيرة من التفكير لدى المسؤولين في البلاد: لماذا أصبح هؤلاء، بهذا الحجم والتأثير خلال الشهور الماضية، في مقابل تراجع ملحوظ لأدوار الإعلام المحلي وأحزاب المعارضة التقليدية؟ والسؤال الآخر: ما هي الدلالات المترتبة على هذا الحضور الواضح لهم خلال الفترة الماضية؟ لا يمكن الفصل بين هذه الظاهرة وما يعانيه الإعلام الداخلي، في الأونة الأخيرة، بشقّيه الحكومي والخاص، من تحجيم وضغوط، مقارنة بالسقف المرتفع للناشطين في الخارج، وهذه محصلة طبيعية تستدعي تغييراً جوهرياً في طريقة التعامل مع الإعلام الداخلي، فلم يعد عالم اليوم يصلح لعقليات محافظة تقليدية تعتقد أنّها إذا حجبت خبراً ما أو مقالاً هناك، أو قيّدت الحريات في الإعلام المحلي، ستتحكم بالمشهد. لأنّ النتيجة هي ازدهار المعارضة في الخارج، وتوجه المواطنين إلى الاستماع لها. تتمثل الظاهرة الرئيسية في الظاهرة الجديدة في حجم الحضور والمشاهدة من المواطنين، ما يعكس وجود أزمة في الداخل حقيقية وكبيرة، طالما أنّ هنالك عشرات الآلاف من ينتظرون سماع التحليلات والآراء المعارضة من الخارج، فهذا يعني أنّ الرأي العام متوتر، وأن المواطنين يشعرون بالقلق، وأنّ حالة من عدم الرضى منتشرة ومتفشية في علاقة الدولة بالمجتمع. الدلالة الأخرى أنّ مواقع التواصل الاجتماعي ليست «لاعباً ثانوياً» أو هامشياً، يمكن تجاهل تأثيرها، فهذه المواقع اليوم تعيد تشكيل المجال العام كاملاً، وتغيّر تعريف الفاعلين الإعلاميين والسياسيين. لن يجلس المواطن اليوم ينتظر أخبار الساعة الثامنة على التلفزيون الرسمي، ولا حتى ما يسمح به من تقارير وأخبار ومقالات في الصحف اليومية، بل أصبح «المواطن الإعلامي» هو من يصنع الخبر، وينقل الحدث ويسجل الملاحظات، ويضع الأولويات، عبر الإشتاغ والعواصف الإلكترونية والبث المباشر.

في الوقت الذي غاب فيه الإعلام المحلي، بدرجة كبيرة، عن تغطية احتجاجات إحياء ذكرى 24 آذار (انطلقت دعوات إلى إحياء الذكرى العاشرة للاعتصام الشهير في 24 مارس/ آذار على دوار الداخلية في عمّان في ذروة الربيع العربي 2011)، فتح نشطاء إعلاميون في الخارج بثا مباشرا ونقلوا الأحداث والاعتقالات إلى عشرات الناشطين بعدها، فاستقطبت كالعادة عشرات الآلاف من المشاهدات والمتابعين.

لن نُجدي، كذلك، محاولات إيقاف البث ولا منعه، عبر تقييد جزئي لمواقع التواصل الاجتماعي، فالتقنيات اليوم في هذا المجال أوسع وأكبر من محاولات الحجب أو التحجيم، بخاصة في دولة مثل الأردن، ليست كالصين أو الدول الشمولية. وقد لاحظ المتابعون كيف أنّ آلافا من الأردنيين توجّهوا خلال الفترة الماضية إلى التطبيق الجديد Club House، الذي فتح المجال لمناقشات وحواريات بسقوف مرتفعة وعالية، استقطبت حتى النخبة السياسية العريضة في البلد! في مثل هذه الظروف، لن يؤدّي اعتقال مائة ناشط سياسي في الداخل ومحاكمتهم إلى إنهاء الحالة المتصاعدة من الغضب والاحتقان، والحراك الافتراضي حتى إن لم يترجم على أرض الواقع لا يستخفّ به أو يقلل من شأنه، فأهمية العالم الافتراضي وقيمته أصبحت تضاهي تماماً العالم الواقعي. إن لم تكن الحدود الفاصلة بينهما قيد التلاشي والاضمحلال، بالنتيجة، وحدها سياسة الانفتاح تسمح بإصلاح العملية السياسية في الداخل واستيعاب جيل الشباب المتعلّم والناشط في أروقة العمل السياسي الإصلاحي، والقبول بفتح الباب للإعلام المحلي، ليكون فاعلاً ومؤثراً، والحوار الموضوعي والحرّ ليأخذ دوره في الداخل، لأنّ البديل هو مزيد من التأزيم وتوسيع الفجوة وبث الشكوك، وتحذير حالة عدم الثقة بين الحكومات والشارع.

فرنسا وتركيا... لعبة شد حبل لا تنتهي

عمر المرابط

لعبة شد الحبل بين فرنسا وتركيا مستمرة، ومن جديدها تصريح الرئيس الفرنسي، ماكرون، على القناة الخاصة الفرنسية يوم الثلاثاء 23 آذار/ مارس، والذي حذّر فيه من محاولات أنقرة التدخل في الانتخابات الرئاسية الفرنسية المقبلة لصالح اليمين المتطرف مع الإسلاميين، فتلك قصة خطورته، يبقى أدنى تهجما مما يقوله الإعلام الفرنسي الذي يعرب عن قلقه الشديد من محاولات الرئيس التركي، أردوغان، إعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية، وتزعم العالم الإسلامي في مواجهة الغرب، ما يعتبر تهديدا كبيراً، وجب التصدّي له وإيقافه عند حدّه.

«أردوغان.. السلطان الذي يتحدّى أوروبا» هو اسم البرنامج الذي خصّصته القناة الخامسة العمومية الفرنسية للحديث عن الرئيس التركي، والذي في معرضه تحدث ماكرون عن علاقة بلاده بتركيا وبرنيسها، متهما الأخير بمحاولة التسلل (entrisme) إلى أوروبا، مشيرا إلى ميول تركيا إلى التدخل في الشؤون أوروبا، وزعزعة استقرارها، بدعم ما سماه «الإسلام السياسي» وتمرير مغالطات جمّة أدّت إلى تأجيج كراهية فرنسا في العالم الإسلامي، زاعما أنه لم يدعم قط الرسومات المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، ولكنه دافع فقط عن حرية التعبير. وكانت حرية التعبير هذه القشة التي قصمت ظهر البعير، ووسعت هوة الخلاف بين تركيا وفرنسا؛ ففي وقت يتجيح الرئيس ماكرون بالدفاع عنها، يقيدها عند المسلمين بسن قوانين، وبفرض مواثيق تحدّ من حريتهم الدينية، ولا تراعي لا خصوصيتهم الدينية، ولا تقاليدهم الموروثة، ولا حمولتهم الثقافية التي توارثوها أبا عن جد. وفي الوقت نفسه الذي ترفض فرنسا قطعة قماش فوق الرأس، يُسقط المدعي العام في باريس، وبجة احترام حرية التعبير «الجسدي»، دعوى تسعة ثواب برلمانيين ضد الممثلة الفرنسية، كوربن ماسيرو، التي فضحت جسدها المترهل، وأظهرت عورتها أمام المشاهدين، من دون حشمة أو حياء، في حفل توزيع جوائز سيزار في باريس يوم 15 مارس/ آذار الجاري.

لم يَرُق للرئيس ماكرون دفاع الرئيس أردوغان عن مسلمي فرنسا وعن مقدساتهم، ولم تعجبه تدخلاته ووقوفه ضد مخطّطات فرنسا في أكثر من بلد، ولم يستسغ سرعة هزيمة أرمينيا بسبب التدخل التركي. وبما أن نقاط الخلاف كثيرة ومتعددة، يظهر توجس فرنسا الكبير من تركيا، ومن عودة قوتها، فإن الرئيس الفرنسي لم يأل جهدا خلال انعقاد مؤتمر الاتحاد الأوروبي، يومي 25 و26 مارس/ آذار الجاري، والذي قدّم خلاله وزير الخارجية الفرنسي تقريرا عن تطور علاقة الاتحاد وتركيا، لإيجاد تكتل أوروبي عريض مناهض للطموحات التركية المتشعبة، ولاتخاذ موقف صلب وموحد، والاتفاق على إجراءات سياسية واقتصادية. وذلك كله على الرغم من تصريحات السفير التركي في فرنسا، والتي تميل إلى التهدئة، وتهدف إلى تحسين العلاقات مع فرنسا وأوروبا، في مسعى إلى إغلاق جبهات «تناحرية» أضرّت وتضر بمصالح أنقرة الإستراتيجية، وتفاديا لأي عزلة قد تقرضها القوى الغربية، سيما مع تغير سياسة أميركا الخارجية، فالرئيس الأميركي، بايدن، قد لا يسمح لتركيا بما سمح به لها سلفه الرئيس ترامب وسياسته القائمة على مبدأ «أميركا أولا وعدم التدخل الخارجي».

تركيا التي تعرّض اقتصادها لهزات عنيفة، ومن ذلك تهاوي عملتها أخيرا، يرغب خصومها في تركيعها، بإيجاد أزمة اقتصادية واجتماعية داخلية، لعلّها تعجل بإسقاط «السلطان» وإرجاع تركيا إلى سابق عهد كانت شرطي حراسة يحرس أبواب أوروبا ويستنجد بها لمساعدته، لكنها حققت، في العقدين الأخيرين، من الإنجازات الاقتصادية والسياسية ما جعلها محل تواطؤ دولي، لكبح انطلاقتها التي لا تُرضي منافسيها، وللحيلولة دون بلوغها مرتبة تقض مضجع مناوئيها. بيد أن تركيا تمتلك في دول الاتحاد الأوروبي يدا طولى، عبر جالية قوية ومنظمة، ساهمت في التطور العلمي والاقتصادي لوطنها الأم، وحققت نجاحات امتدت من كرة القدم إلى البحث العلمي مرورا بالصناعة والتجارة، وما مخترعا اللقاح الألماني ضد كورونا إلا نموذج نجاح يبرز مدى التوغل التركي وفاعليته في أوساط المجتمعات الأوروبية، إن بطريقة فردية أو بطريقة منظمة، من خلال جمعيات عديدة ذات صبغة دينية أو ثقافية أو رياضية أو غيرها، من دون الحديث عن مجموعة «الذئاب الرمادية» التي حلتها فرنسا في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

> لم يَرُق لماكرون دفاع أردوغان عن مسلمي فرنسا ومقدساتهم، ووقوفه ضد مخطّطات فرنسا في أكثر من بلد

وبالفعل، تحرص الجمعيات التركية على المساهمة والمشاركة في أوساط المجتمع المدني، في المجال السياسي بالتأثير المباشر أو غير المباشر، وفي المجال الديني والثقافي من خلال سهرها على مئات من المراكز الإسلامية. واستطاعت الوصول إلى رئاسة المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، والتأثير بقوة داخله. وتنتظم الجالية التركية في فرنسا في «ملّي غوروش» التي أسسها نجم الدين أربكان في ألمانيا، وتحت مظلة «الجنة تنسيق المسلمين الأتراك في فرنسا» القريبة من حزب العدالة والتنمية، التركي. وقد رفضت المنظمتان التوقيع على «ميثاق المبادئ للإسلام في فرنسا»، في تحدٍّ صارخ للسلطات الفرنسية، وفي رفض تام للتوجهات السلطوية للحكومة الفرنسية الحالية، ما حدا بهذه إلى القيام بشيطنتهما واتهامهما بعدم احترام مبادئ الجمهورية الفرنسية، وتقديم المصالح الخارجية على المصالح الوطنية.

بدأت المقالة بالرئيس ماكرون، وتختتم بوزير داخليته دارمنان الذي احتج بقوة على تصويت المجلس البلدي لمدينة ستراسبورغ يوم الاثنين (22 مارس) على منحة قدرها 2,5 مليون يورو لبناء مسجد أيوب سلطان الذي تسهر على بنائه جمعية تركية، متاسفا على عدم دخول «قانون محاربة الانفصالية الإسلاموية» حيز التنفيذ بعد. وأمر سلطات المنطقة بفتح قضية أمام القضاء الإداري لوقف تنفيذ قرار البلدية، بدعوى انضواء الجمعية تحت منظمة لم توقع على ميثاق المبادئ، ودافع عن «الإسلام السياسي» حسب قوله، ضاربا عرض الحائط بالقانون المطبق في هذه الجهة، ويسمح بتمويل الجمعيات الدينية التركية في فرنسا في ألمانيا، تحت لواء منظمتي «ملّي غوروش» التي أسسها نجم الدين أربكان في ألمانيا سنة 1905 إبّان سن قانون العلمانية الفرنسي.

يأبى الوزير أن تعامل المساجد على قدم المساواة قانونيا كما تعامل الكنائس التي تحظى بنصيب الأسد من المنح المقدّمة. ويرفض هذه المنحة اليتيمة لاستكمال بناء مركز إسلامي توقف بناؤه من قلة المال وضعف الحال، مع منع الإعانات الخارجية، في مشهد يلخص علمانية فرنسا التي تكيل بمكيالين، لكنه يوضح صلب أزمة العلاقة بين غريمين تاريخيين، فلا تركيا نسيت معاهدة سيفر سنة 1920 التي فككت الإمبراطورية العثمانية، ولا فرنسا يناسبها شفاء رجل أوروبا المريض وقوته.

(كاتب مغربي في باريس)

أزمة تونس ومخطر الانزلاقات

خليل بن الدين

ما إن تظهر النائب التونسية، عبير موسي، إلا ويسبقها صوتها المدوي، تحاول من خلاله السيطرة على الفضاء، الحقيقي منه داخل البرلمان، أو الافتراضي عبر شاشات التلفزيونات ووسائط التواصل الاجتماعي. لا بهنا لها بال إلا بقيادة أنصارها في الحزب الدستوري الحر (تأسيه منذ 2016) بالصراخ والعويل ونصب خيم الاعتصامات، ولا هدف لديها إلا محاربة «الإسلاميين». وجديد غزواتها، اقتحام مقرّ اتحاد علماء المسلمين في العاصمة التونسية، حيث طالبت بإغلاقه واتهمته بنشر «الإرهاب»، ليس غريبا أن يتبنى الحزب الدستوري الحر، سليل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي «المنحل» (حزب زين العابدين بن علي) هذا المنطق الانقلابي، فالخصومة الأيديولوجية يقودها منطق الثأر. لا يُنكر أحد على عبير موسي، ومن ساروا في ركابها، خصومتهم مع الإسلاميين، فتلك قصة تتداخل فيها أمور السياسة والقناعات، ولكن أن تتحول الخصومة إلى تأسيس ممنهج لصبّ زيت الخلاف على النار، فذلك مشروع خطير، يُذكي نار الفتنة، ويدفع تونس إلى مجاهيل الفوضى، والتدخلات الأجنبية.

تُعبد تصرّفات موسي ورفاقها إلى الواجهة أيضا سؤال الجدوى من دولة القانون، حين يُصبح الاحتكام إلى الاشتباك بديلاً من أحكام القضاء والعدالة، فقد رفض القضاء التونسي دعوى استعجالية تقدّمت بها موسي لوقف أنشطة اتحاد علماء المسلمين قبل أشهر، ولم يرض الحزب الدستوري الحر بالقرار، فجمع أتباعه إلى الاعتصام أمام مقر الاتحاد. جاء الضغط على السلطات التونسية، هذه المرّة، في صورة اتهام بتواطئها مع الإسلاميين، فتدخل قوات الأمن لفضّ الاشتباكات بين أنصار «الدستوري الحر» و«ائتلاف الكرامة» الذي جاء أنصاره للدفاع عن مقر الاتحاد «و انتصار للإسلاميين في نظر الدستوريين. تبحث عبير موسي عن الواجهة وتصدر الحدث، ولو بافتعاله غالبا. تتقصد فيه دور الضحية، وتتهم غيرها بالاستبداد. في 20 يوليو/ تموز الماضي، حالت وزملاؤها في مجلس النواب دون إلقاء رئيس المجلس راشد الغنوشي كلمة تحت القبة. بدأت كتلة الحزب الدستوري الحر (16 نائبا) باعتصام داخل البرلمان، احتجاجا على سياسة الغنوشي، بدا المشهد يومها عملاً سياسياً غير مألوف، ولكنه أصبح مقبولاً في الديمقراطية التونسية الحديثة، التي تُكلت استثناءً في الخريطة العربية بتبنّيها نهج المشاركة وعدم إلغاء الآخر.

تصبّ تحرّكات زعيمة الحزب الدستوري الحر في نهر الأزمة والاختلالات التي تعيشها تونس. يعيش أهل اليسار والعلمانيون أيضاً حالة استنفار قصوى، فطريق الحداثة والعصرنة لا يصُبّ الإسلاميين. ولا يختلف أولئك كثيراً في ذلك مع الأنظمة العربية المستبدة التي ثارت الشعوب ضدها، بل لا يجدون حرجاً في دعم ثورات مضادّة تقمع الإسلاميين، وترميهم في السجون والمعتقلات.

في المقابل، للإسلاميين ميرات آخر من الخيبات، فمنحة الحكم التي أتاحتها لهم الثورة التونسية تحولت إلى محنة في أوقات كثيرة. أزمات سياسية متتالية، حكومات تسقط الواحدة تلو الأخرى، لا يستقيم الأمر لحكومة حتى تجد من يضع لها العصا في العجلة. يركز خصوم حركة النهضة كثيراً على أزماتها الداخلية وانقساماتها، فهي لم توفق، في أحيان كثيرة، في اختياراتها وتحالفاتها.

> رياح التحدّيات الراهنة، عاتية، ومركب تونس لا يمكنه تجاوز البحر المتلاطم، إلا بتضافر جهود جميع ركابه

غلبة الأزمة على تونس جاءت اقتصادية أيضاً، فالكلفة المعيشية كبيرة، والموارد شحيحة، وأرقام البطالة آخذة بالارتفاع. 783% نسبة ارتفاع تسريح العمال في تونس خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019. رقم صادم لا محالة، تقول وزارة الشؤون الاجتماعية إنه أعلى نسبة عطالة تسجلها تونس على الإطلاق. لم يشمل التسريح قطاعات السياحة والخدمات فقط، وإن كانت الأكثر تضرّراً، فأزمة فيروس كورونا أتت على أخضر السياحة ويابسها. بل كشف تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية عن فقدان قطاعات أخرى موظفيها، من بينها قطاعات صناعة النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية والإلكترونية والغذائية أيضاً، بسبب صناعة مواد البناء والخشب.

تداعت الأحزاب، من كل التيارات، إلى حشد الشارع في صراع مرير على السلطة لم تحسمه صناديق الانتخابات، ولا التفاهمات المرحلية والتنازلات، ولا المفاجآت التي أدّت إلى تحالفات هجينة، كحد قبة البرلمان، أدّت، حالياً، إلى أزمة بين الرئاسة والحكومة والبرلمان، زادها تعقيداً حال الحكومة المعلّق، وحالة الشد والجذب التي يُمارسها رئيس الجمهورية قيس سعيد. في الخطاب السياسي الرائج حديث لا ينتهي عن تغليب مصلحة الوطن وانتصارات الشعب التونسي على كل المصالح الضيقة. تتوارى كل هذه الجمل الرنانة، والمحسّنات اللفظية، وراء حملات تشويه الآخر التي تتخذ من أعمدة الصحف واستوديوهات التلفزيونات والإذاعات والمواقع الالكترونية مسرحاً لها. يلجأ الجميع أيضاً إلى استعراض قوة الشارع في مشهدية غريبة عن العمل الديمقراطي، فأروقة البرلمان التي يُفترض أن تشهد النقاش السياسي لم تعد تشفي غليل الخصوم، وأصبح تجييش الشارع رهاناً مستباحاً في الصراع على السلطة، والشارع ملك للجميع، ولكنه يُشكل تعبيراً منفلتاً عن أزمة سياسية بامتياز تشهدها تونس، يسخر منها أعداء الثورة، وتشكل فرجة ماتعة لهم، بينما يتأسف لها أصدقاء البلاد، فقسحة الأمل التي منحتها الثورة التونسية للشعوب العربية مكسب لا تريد التفريط فيه، بل تحاول تقليده، والنسج على منواله.

تزداد الخلافات السياسية عمقاً، ويطل شبح الانزلاق نحو العنف برأسه على البلاد بسبب التصعيد المستمر، بين التيارين الإسلامي والعلماني. سكب قيس الطرفان إشارات لحسن النبض بشأن إمكانية فتح حوار على المستويين، الأمني والاستراتيجي، لمعالجة بعض القضايا العالقة، مثل المسألة الليبية وملف غاز شرق المتوسط. وقد بدأ الحوار بالفعل على المستوى الاستخباراتي، حسب ما قرأنا في الأخبار لاحقاً، وتم عقد اكثر من جلسة ولقاء على مدار الشهور الماضية، كان أولها من خلال السفارتين المصرية والتركية في الجزائر. وقد صدرت تصريحات عديدة، خصوصا من الجانب التركي، على مدار الشهور الماضية، سواء على لسان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أو وزير خارجيته، مولود جاووش أوغلو، تؤشّر على الرغبة في تبريد العلاقات مع مصر وتقليل حجم التوتر والاحتقان بينهما.

وعلى الرغم من أن النظام المصري لم يبادل الجانب التركي اللغة والإشارات نفسها بشكل علني، إلّا أن ثمّة تطورات لافتة، على ما يبدو، قد حدثت خلف الأبواب المغلقة منذ بداية العام الجاري، في العلاقة بين البلدين، ساعدت فيها التغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت على مدار الأسابيع الماضية، فمن جهة أولى، ساعدت المصالحة الخليجية التي جرت في الخامس من يناير/ كانون الثاني الماضي في مدينة العلا السعودية، في تهدئة حالة الاستقطاب الإقليمي بشكل عام، وهو ما انعكس، بشكل أو بآخر، على سياسة المحاور التي تعبشها المنطقة منذ بداية الربيع العربي قبل حوالي عشر سنوات. ومن جهة أخرى، دفعت التحولات في البيت الأبيض دولاً كثيرة في المنطقة إلى ضرورة إعادة التموضع، وإعادة ترتيب الأولويات بشكل يسمح بحدوث بعض التغيّرات في سياساتها ومواقفها الإقليمية. وقد اتضح التقارب المصري – التركي في ملفين مهمين خلال الأسابيع الماضية: الوضع السياسي في ليبيا، وغاز شرق المتوسط. فلم يكن للتسوية السياسية في ليبيا أن تنجح، وتخرج الطرفان إشارات لحسن النبض بشأن إمكانية فتح حوار على المستويين، الأمني والاستراتيجي، لمعالجة بعض القضايا العالقة، مثل المسألة الليبية وملف غاز شرق المتوسط. وقد بدأ الحوار بالفعل على المستوى الاستخباراتي، حسب ما قرأنا في الأخبار لاحقاً، وتم عقد أكثر من جلسة ولقاء على مدار الشهور الماضية، كان أولها من خلال السفارتين المصرية والتركية في الجزائر. وقد صدرت تصريحات عديدة، خصوصا من الجانب التركي، على مدار الشهور الماضية، سواء على لسان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أو وزير خارجيته، مولود جاووش أوغلو، تؤشّر على الرغبة في تبريد العلاقات مع مصر وتقليل حجم التوتر والاحتقان بينهما.

وعلى الرغم من أن النظام المصري لم يبادل الجانب التركي اللغة والإشارات نفسها بشكل علني، إلّا أن ثمّة تطورات لافتة، على ما يبدو، قد حدثت خلف الأبواب المغلقة منذ بداية العام الجاري، في العلاقة بين البلدين، ساعدت فيها التغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت على مدار الأسابيع الماضية، فمن جهة أولى، ساعدت المصالحة الخليجية التي جرت في الخامس من يناير/ كانون الثاني الماضي في مدينة العلا السعودية، في تهدئة حالة الاستقطاب الإقليمي بشكل عام، وهو ما انعكس، بشكل أو بآخر، على سياسة المحاور التي تعبشها المنطقة منذ بداية الربيع العربي قبل حوالي عشر سنوات. ومن جهة أخرى، دفعت التحولات في البيت الأبيض دولاً كثيرة في المنطقة إلى ضرورة إعادة التموضع، وإعادة ترتيب الأولويات بشكل يسمح بحدوث بعض التغيّرات في سياساتها ومواقفها كيفية التعاطي مع ملف جماعة الإخوان المسلمين وقياداتها الموجودة في تركيا.

وأيضا، يبدو أن التطورات في العلاقات المصرية - التركية ترتبط، بشكل أو بآخر، بحركة دبلوماسية قطرية نشطة لوحظت على مدار الأسابيع الماضية، تهدف إلى تحريك الملفات الإقليمية العالقة، بما يساعد في تقليل التوترات والخلافات في المنطقة، خصوصا بين الدول الكبرى، مثل مصر وتركيا. ولن يكون مفاجئا إذا ما كان هناك دور قطري ما في تذويب جليد العلاقات بين القاهرة وأنقرة، بما ساهم في دفعها إلى إحراز بعض التقدّم وبناء الثّقة بين الطرفين، تمهيداً لاستعادة العلاقات الرسمية المنقطعة بينهما منذ أواخر عام 2013 بسبب تداعيات انقلاب «3 يوليو».

بيد أن كل هذه التطورات لا تزال ضمن دائرة «جسّ النبض» بين البلدين. وهي، على الرغم من أهميتها وتطورها اللافت، لا تزال ضمن الإطار التكتيكي، وليس الاستراتيجي. بكلماتٍ أخرى، من المبكر الحديث عن حدوث تحوّل استراتيجي في مواقف كلا البلدين تجاه بعضهما بعضاً، أو أن تطبيع العلاقات بين البلدين بشكل كامل قد بات قاب قوسين أو أدنى.

(كاتب وأكاديمي مصري)

> لم يكن للتسوية في ليبيا أن تنجح بدون حد أدنى من التوافق المصري التركي

عبير موسي خلال إحدى جلسات البرلمان
(فتحي بلعيد/فرانس برس)

(إعلامي جزائري)

مصير التقارب المصري التركي

خليل العناني

ثمّة تقارب لا تخطئه العين بين مصر وتركيا. لم يبدأ الآن، وإنما يعود إلى سبتمبر/ أيلول الماضي، حين تبادل الطرفان إشارات لحسن النبض بشأن إمكانية فتح حوار على المستويين، الأمني والاستراتيجي، لمعالجة بعض القضايا العالقة، مثل المسألة الليبية وملف غاز شرق المتوسط. وقد بدأ الحوار بالفعل على المستوى الاستخباراتي، حسب ما قرأنا في الأخبار لاحقاً، وتم عقد أكثر من جلسة ولقاء على مدار الشهور الماضية، كان أولها من خلال السفارتين المصرية والتركية في الجزائر. وقد صدرت تصريحات عديدة، خصوصا من الجانب التركي، على مدار الشهور الماضية، سواء على لسان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أو وزير خارجيته، مولود جاووش أوغلو، تؤشّر على الرغبة في تبريد العلاقات مع مصر وتقليل حجم التوتر والاحتقان بينهما.

وعلى الرغم من أن النظام المصري لم يبادل الجانب التركي اللغة والإشارات نفسها بشكل علني، إلّا أن ثمّة تطورات لافتة، على ما يبدو، قد حدثت خلف الأبواب المغلقة منذ بداية العام الجاري، في العلاقة بين البلدين، ساعدت فيها التغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت على مدار الأسابيع الماضية، فمن جهة أولى، ساعدت المصالحة الخليجية التي جرت في الخامس من يناير/ كانون الثاني الماضي في مدينة العلا السعودية، في تهدئة حالة الاستقطاب الإقليمي بشكل عام، وهو ما انعكس، بشكل أو بآخر، على سياسة المحاور التي تعبشها المنطقة منذ بداية الربيع العربي قبل حوالي عشر سنوات. ومن جهة أخرى، دفعت التحولات في البيت الأبيض دولاً كثيرة في المنطقة إلى ضرورة إعادة التموضع، وإعادة ترتيب الأولويات بشكل يسمح بحدوث بعض التغيّرات في سياساتها ومواقفها كيفية التعاطي مع ملف جماعة الإخوان المسلمين وقياداتها الموجودة في تركيا.

وأيضا، يبدو أن التطورات في العلاقات المصرية - التركية ترتبط، بشكل أو بآخر، بحركة دبلوماسية قطرية نشطة لوحظت على مدار الأسابيع الماضية، تهدف إلى تحريك الملفات الإقليمية العالقة، بما يساعد في تقليل التوترات والخلافات في المنطقة، خصوصا بين الدول الكبرى، مثل مصر وتركيا. ولن يكون مفاجئا إذا ما كان هناك دور قطري ما في تذويب جليد العلاقات بين القاهرة وأنقرة، بما ساهم في دفعها إلى إحراز بعض التقدّم وبناء الثّقة بين الطرفين، تمهيداً لاستعادة العلاقات الرسمية المنقطعة بينهما منذ أواخر عام 2013 بسبب تداعيات انقلاب «3 يوليو».

بيد أن كل هذه التطورات لا تزال ضمن دائرة «جسّ النبض» بين البلدين. وهي، على الرغم من أهميتها وتطورها اللافت، لا تزال ضمن الإطار التكتيكي، وليس الاستراتيجي. بكلماتٍ أخرى، من المبكر الحديث عن حدوث تحوّل استراتيجي في مواقف كلا البلدين تجاه بعضهما بعضاً، أو أن تطبيع العلاقات بين البلدين بشكل كامل قد بات قاب قوسين أو أدنى.

(كاتب وأكاديمي مصري)

كاريكاتير فهد

نداء إلى السوريين الأحرار

ميشيل كيلو

كان بهيجاً، ومفاجئاً، وبيعث على التفاؤل، مشهد ملايين السوريين في مظاهراتهم التي عمّت مناطق عديدة، في الشمال والجنوب، وهم يهتفون للحرية وللوحدة الوطنية في سورية المستقبل، بعد عشرة أعوام من الصمود الأسطوري، على ما فيها من معاناة، وآلام، وتضحيات، وبطولات. بيد أن تلك المظاهرات العارمة تؤكد، أيضا، أن شعبنا يعيش على الأمل، وأن روح الوطنية السورية ما زالت متقدة في قلبه، على الرغم من كل ما مر به من أهوال، وأنه أحوج ما يكون إلى قوى حية تمثله، وتعبر عنه، وتدير كفاحه لتحقيق حقوقه. هذه الظاهرة الوطنية عند شعبنا، وعبّر فيها عن نفسه، تحتاج منا إلى موقف مسؤول، وموحّد، يتفق معها، ويواكبها، فيما أعتقد، أو أحلم، به كرسالة إلى العالم، تفيد بأن زمن الاستبداد السوري ولّى إلى غير رجعة، وأن سورية الأسد ولّت إلى الأبد، وأن لا أحد يستطيع إنقاذ هذا النظام، مهما كانت قدراته، وأن محاولة روسيا (أو إيران) ذلك لن تُفضي إلى شيء، فهي بمثابة قبض ريح، لأن سورية لا يمكن أن تكون إلا لشعبها، ولن يرى فيهم ضيوفا بشروطه المنفخة على العالم، وفق قيم الحرية والكرامة والعدالة.

على العصد الدولي، تتحرّك دول أوروبية عديدة، وتتحرّك الولايات المتحدة، بكونغرسها (مجلسي النواب والشيوخ) وإدارتها، تحو تدعيم جهدنا وكفاحنا للتحرّر من نظام الأسد، فهل يعقل ألا نتحرّك نحن نحو قضيتنا، من خارج صندوق خلافاتنا الحزبية والفئوية والشخصية، التي سدّت دربنا نحو حريتنا من ضمن عوامل كثير

المسألة اليمنية والمبادرة السعودية

محمد صالح المسفر

أعلن وزير خارجية السعودية، فيصل بن فرحان، في الرياض، الاثنين الماضي (2021/3/22) مبادرة لبلاده لإنهاء الأزمة اليمنية، تتضمّن حزمة من الإجراءات، منها الدعوة إلى وقف إطلاق النار الشامل في اليمن تحت إشراف الأمم المتحدة، والسماح بدخول سفن تنقل وقوداً إلى ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون، وإيداع الضرائب والإيرادات الجمركية لسفن المشتقات النفطية في الحساب المشترك في البنك المركزي اليمني، وفق اتفاق استوكهولم بين الحكومة والحوثيين، بإشراف الأمم المتحدة، إلى جانب فتح مطار صنعاء الدولي، وبدء المشاورات بين الأطراف اليمنية، للتوصل إلى حلّ سياسي للأزمة اليمنية. استجابت الحكومة الشرعية للمبادرة، وساندها المجتمع الدولي، ورفضتها جماعة الحوثي جملة وتفصيلاً، لكنها لم تُغلق الأبواب في وجه أي جهودٍ تحقق أهدافها.

(2)

سبق إعلان المبادرة تصعيد عسكري شديد على عدة محاور، من تعز إلى صرواح، ومنها إلى مأرب وحجّة وغيرهما، وكانت الأنباء تشير إلى رجحان كفّة الحوثيين نسبياً في معظم هذه الجبهات، وخصوصاً على تخوم مأرب (جبل هيلان، جبل مراد، وصرواح، .. إلخ) وشرق تعز. وقابل ذلك التصعيد البري تصعيد جوي من التحالف (السعودية والإمارات) ضد مواقع الحوثيين، سواء في العاصمة صنعاء أو على خطوط التماس بين القوات الشرعية وقوات الحوثيين. في الجانب الآخر من الصورة، صعّد الحوثيون غاراتهم الجوية بطائرات مسيّرة في العمق السعودي، من راس تنورة والظهران شرقاً إلى الرياض العاصمة في وسط المملكة (أرامكو)، وإلى أبها وخميس مشيط وجيزان جنوباً، وبأعداد متزايدة من تلك الطائرات بدون طيار في كل غارة على الأراضي السعودية.

وأطلق الحوثيون، بعد ثلاثة أيام من إعلان الرياض مبادرتها، 18 طائرة مسيره ومفخّخة، اتسعت دائرتها لتشمل راس تنورة، وقاعدة الملك عبد العزيز الجوية في الدمام (شرق). ومن المتوقع أن تكون هذه الغارات قادمة من جنوب غرب العراق على الحدود مع السعودية، حيث توجد مليشيات تابعة لإيران ومناصرة للحوثيين، مستفيدة من المنشآت العسكرية والجوية التي كانت معدّة لمجابهة أي عدوان إسرائيلي على العراق في الماضي. وشمل العدوان الحوثي ينبع ورابغ في غرب المملكة، وجيزان ومواقع عسكرية ومدنية في نجران وعسير جنوباً. كما أطلقت ثمانية صواريخ بالستية. وأعلنت الرياض أنها تصدّت لتلك الغارات الجوية والصاروخية. ولا جدال في أن هذا التصعيد الحوثي يشكل حرجاً داخلياً وخارجياً للعسكرية السعودية التي تملك أحد أقوى الجيوش تمويلاً، إذ تفيد المعلومات الموثقة بأن المملكة أنفقت 48,5 مليار دولار عام 2020 على التسلح. وتعتبر السعودية رابع أكبر ميزانية دفاعية في العالم، بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا (جيبوليتيكال فيوتشر، ترجمة الخليج الجديد صحيفة إلكترونية، 19 /3/ 2021). ويملك الجيش السعودي أسلحة متقدّمة جداً، مصدرها الولايات المتحدة وبريطانيا وآخرون، فلماذا لم تستخدم تلك الأسلحة لإلحاق الهزيمة بالحوثيين الذين تزداد قوتهم العسكرية الهجومية على السعودية والحكومة الشرعية يوماً بعد يوم.

سألني قارئ عن سبب عدم استخدام القوات السعودية قنابل انشطارية وفراغية ضد قوات الحوثيين البرّية، دفاعاً عن مأرب وحجّة والجوف وصرواح وتعز. وهذا السلاح، كما قال المتحدّث، أنجع سلاح في المناطق الوعرة، كجبال اليمن وأفغانستان. أجبت بأن هذا النوع من السلاح قد يكون محرّماً دولياً، والسعوديون ملتزمون بذلك التحريم، وهم يخافون من الإدانة الدولية في حالة استخدامه. عقّب بأن السعودية مدانة في كل الحالات، وعليها ضغوط دولية، ولن تزيدها الإدانة أي أضرار، وهذا السلاح تستخدمه إسرائيل في غزة وجنوب لبنان، واستخدمته أميركا في أفغانستان والعراق، ومن حق السعوديين استخدامه للدفاع عن بلادهم ومناصرة حلفائهم في اليمن.

هل جاءت المبادرة السعودية في وقتها؟ باستدعاء نماذج من المبادرات التي أعلنت في حالات الحروب، وتدعو إلى وقف الصراع المسلح، غالباً ما تكون من الطرف المنتصر، كما حدث في الحروب بين العراق وإيران وانتهت عام 1988. وكذلك الأمر في حالة الشعور بتفوق العدو، كما حدث في مبادرة روجرز (وزير خارجية الولايات المتحدة) في يونيو/ حزيران 1970، ودعت مصر وإسرائيل إلى التفاوض.

> أي تنازلات تقدّمها الدولة السّعودية للحوثيين، ومن دون أن تحقق أي نصر في ميدان المعركة الراهنة، ستُفقدها هيبتها

(3)

انسحاب السعودية من تعهداتها للحكومة اليمنية المقيمة رئاستها في الرياض، قبل أن تتحقق الأهداف التي أعلنتها عام 2015، عشية إعلان «عاصفة الحزم»، لن يعود بالنفع على الدولة السعودية، وخصوصاً إذا تسيّد على اليمن بقايا «نسل الإمامة»، المتمثل في الجماعة الحوثية الراهنة. ولا جدال في أن تنظيم الحوثي، إلى جانب أنه يعمل لاستعادة نظام الإمامة الذي قضى نحبه في اليمن عام 1962، يردّد قادته وأنصاره أنهم يريدون الثأر ممن فرّطوا بنصرة بيت حميد الدين عام 1962، وهم في هذا يتهمون السعودية، إلى جانب أنهم يريدون الثأر من قاتلي اليمنيين الثلاثة الذين حاولوا اغتيال الملك عبد العزيز آل سعود عام 1935، في الحرم المكي، والبحث عن الهاشميين الخمسة الآخرين. إنها أحقاد ثأرية يضمرها الحوثيون للدولة السعودية، فهل يدرك السعوديون ذلك؟

أي تنازلاتٍ تقدّمها الدولة السعودية للحوثيين، وتحت أي ظروف، ومن دون أن تحقق أي نصر عسكري في ميدان المعركة الراهنة، ستفقدها هيبتها الدولية والعربية، وسيراجع حلفاؤها الذين يستظلون بظلها، ويعولون عليها حساباتهم. ولم يأت تشدّد الحوثيين ورفضهم كل المبادرات السعودية وغيرها من فراغ. إنهم يراهنون على اختطاف مأرب من الشرعية، وهم يحاصرونها منذ أكثر من أربعين يوماً، من دون أن يتراجعوا خطوة إلى الخلف، بمعنى أن قوات الحكومة اليمنية، وتحت مظلة قوات التحالف العربي، لم تتمكّن من تحرير مرتفعات مأرب، والتي لا يزيد امتدادها عن 30 كم تقريباً، ومنع الحوثيين من استهدافهم المدن في مأرب وصرواح والجوف، ولم يتم إنجاز فعال في تعز وما جاورها.

آخر القول: إذا لم تتمكّن السعودية وحلفاؤها من إنجاز عسكري في مأرب وصرواح وحجّة وتعز، ودحر الحوثيين، في الأيام القليلة المقبلة، ستتعاظم الضغوط الغربية والأميركية، وقد تُجبر السعودية على تقديم تنازلاتٍ للحوثيين قد لا تُحمد عقباها.

(أستاذ جامعي قطري)

مؤتمر «جود» والنظام السوري

حيّان جابر

أعلنت مجموعة من القوى السياسية المعارضة داخل سورية عن عقدها مؤتمرا تأسيسيا، يوم أمس السبت الموافق 2021/3/27، بهدف تأسيس الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) من منزل أمين عام هيئة التنسيق الوطني، حسين عبد العظيم، في دمشق. ثم تسارعت الأخبار مساء الجمعة، قبل قرابة 24 ساعة من موعد انعقاد المؤتمر، عن قرار النظام منع انعقاد المؤتمر من دون الحصول على موافقة لجنة شؤون الأحزاب، وهو ما يهدّد انعقاد المؤتمر، وربما يسعد قوى معارضة كثيرة خارج سورية من ناحية ثانية. إذ تباينت آراء السوريين ضمن هيئات المعارضة الرسمية، وغير المؤطرين أيضا من المؤتمر، حيث ذهب بعضهم إلى اعتباره لعبة روسية، ورآه آخرون خطوة تعمق الانقسام بين القوى المعارضة. وثمة من وجده تلميعا لصورة النظام السوري، إلى غير هذا وذاك من الآراء والتحليلات المتعضة من الخطوة عموما. وتنكتب هذه المقالة قبل التأكد من النجاح أو الفشل في عقد المؤتمر، لتوضيح بعض المنطلقات الرئيسية بشأن تشكيل «جود» وعقد المؤتمر وعن نظام الأسد.

من حيث المبدأ، يخوض الشعب السوري صراعا مشروعا مع نظام النهب والاستبداد الأسدي منذ عشر سنوات، صراع بدأ شعبيا عبر احتجاجات جماهيرية متفرّقة أحيانا، وحاشدة وكبيرة جداً جداً في أحيان أخرى. ثم صعب على الشارع السوري ممارسة الوسيلة الاحتجاجية نفسها التي استبدلها بالمظاهرات الطيارة وفق التعبير الرائج، وهي مظاهرات خاطفة صغيرة العدد ومتوارية عن الأنظار، تهدف إلى إرسال رسالة أن الثورة مستمرة. وأخيرا نجاح النظام في قمع أي مظهر احتجاجي شعبي، بفعل ممارساته الإجرامية. ليتحوّل المعارضون إلى نشطاء إعلاميين أو إغاثيين، ومنهم من تحول إلى العمل العسكري، الأمر الذي أفرغ الساحة السورية الداخلية من مظاهر الاحتجاج الشعبي المنظم، أو حتى العفوي، وهو ما استمر فترة طويلة جدا، لم يقطعها سوى حراك «مشايخ الكرامة» في العام 2015، والذي انتهى أو خفت وتوارى نسبيا بعد اغتيال الشيخ وحيد البلعوس.

نجح النظام عبر القمع والقتل والقصف والاعتقال والتصفية في محو مظاهر الاحتجاج الشعبي، عفويا كان أم منظما، نظراً إلى دلالات هذه المظاهر الخطيرة عليه، وعلى وصورته وخطابه، وهو ما تفسّره الأولويات الأمنية التي نظمت استراتيجية النظام الأمنية على طول العقد المنصرم، أي منذ بداية الحراك الثوري السوري. حيث عمد النظام إلى عسكرة الصراع، بدلا من تسييسه، من خلال إطلاقه سراح مختلف المحتجزين لديه على خلفيات إرهابية وإجرامية عنيفة. بل ويسهل استنتاج مسؤولية النظام في مد هذه الجماعات بالسلاح، سيما في السنوات الأولى؛ ربما حتى العام 2015، وبالتحديد حتى التدخل الروسي. في مقابل سعيه إلى اغتيال جميع نشطاء الحركة الثورية السلميين، وتصفيتهم واعتقالهم، ولا سيما محرّكي الاحتجاجات السلمية ومنظميها ومعدّيها، والناشطين الإعلاميين، والناشطين الإغاثيين، فمن منا لا يذكر كيفية استهداف قناصة النظام رؤوس الهتيفة والمتظاهرين، واقتلاع حنجرة إبراهيم القاشوش، واعتقاله عشرات الشخصيات العامة المعارضة، لمشاركتهم في المظاهرات الاحتجاجية، وغيرها مئات من الوقائع والدلائل التي تثبت خشية النظام من أي مظهر احتجاجي داخلي، جماعيا كان أم فرديا، عفويا أم منظما، سياسيا أم اجتماعيا.

من ذلك كله، مستغربة، بل مستهجنة، حالة الاستخفاف بجهود العازمين على عقد مؤتمر معارض داخل العاصمة السورية دمشق، وفق البيان التأسيسي المعلن والمنشور على صفحة الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) في «فيسبوك»، والذي نشرته غالبية الوسائل الإعلامية المعارضة، فالنص المنشور يوازي، في الحد الأدنى، أعتى بيانات المعارضة الخارجية، بل ويزيد عليها، برفضه جميع قوى الاحتلال الخارجية، بما يشمل روسيا وإيران وتركيا وأميركا والدولة الصهيونية. لكن الفرق الجوهري بين بيان «جود» التأسيسي وغيره يكمن في مكان إعلانه وفي إصرار معدّيه على تحدّي النظام داخل مناطق سيطرته، على الرغم من المخاطر الأمنية التي تهدّدهم، على الرغم من غياب مظاهر الاحتجاج الثوري الشعبي أو تراجعها. فالمؤتمر حركة احتجاجية نخبوية، تتحدّى النظام في مركز ثقله العسكري والسياسي والأمني، أي دمشق التي صعب، أو بالأصح، ندر كسر طوقها الأمني في ذروة النشاط الثوري. نعم، لا يمثل المؤتمر مظاهرة شعبية ضخمة تصدح بأصوات المتظاهرين، لكنه تحدٍّ كبير وضخم، وخطوة مهمة وكبيرة، عُقد المؤتمر أم لم يعقد، وسواء توافق المؤتمرون على إعلان تأسيس «جود» من دمشق، أم لم يتوافقوا. بل أكثر من ذلك هو فعل سياسي وثوري سليم، يناقض جولات قوى المعارضة الرسمية الخارجية من «الائتلاف» والمجلس الوطني ومنصات الدول المتعدّدة (روسي ومصري وإماراتي)، التي يخلو نشاطها من أي فعل ثوري مفيد، مثل اجتماعاتهم المرفهة في فنادق الخمس نجوم، ولقاءاتهم مع الوفود الدبلوماسية المتعدّدة، وصولا إلى مشاركتهم في الجولات التفاوضية العبثية. وتحريك هذه القضايا والتركيز عليها، بالتوازي مع التركيز على قضايا الانتقال الديمقراطي، قد يساهم في استعادة نبض الشارع الثوري، الأمر الذي قد يسهّل على المعارضة الداخلية الجذرية (بعيدا عن التي يصنعها الأسد) خطواتها التي تعتزم تنفيذها، بل ربما يرفع سقفها عاليا جدا أيضاً.

> نجح النظام عبر القمع والقتل والقصف والاعتقال والتصفية في محو مظاهر الاحتجاج الشعبي، أكان عفوياً أم منظماً

(كاتب فلسطيني)

في رثاء نوال السعداوي

مصعب قاسم عزاوي

قد يكون أكثر ما يُعَرِّفُ المجتهدة الراحلة، نوال السعداوي، في مخيلة القارئ العربي على امتداد رحلتها الطويلة، تحوّلها إلى ما قد تشبه النافذة الأولى التي أطل منها العرب على أوليات العلم المستحدث والمنشق، في زمن ليس بعيداً، عن الفلسفة، وأعني دراسة خبايا النفس البشرية وآليات عملها، سواء تم ذلك تحت مظلة ما يدعى علم النفس أو علم السلوك أو فيزيولوجيا الجهاز العصبي (Neurophysiology).

وقد مثلت كتابات مبكرة للسعداوي ما يشبه حجر الزاوية في أن يستكشف القارئ العربي نموذجاً معرفياً واستقرائياً جديداً في فهم النفس الإنسانية، يغاير المفاهيم السائدة والموروثة من عصور سابقة، يُغْرِقُ معظمها في أخاديد البدائية القروسطية بأشكالها القبلية والدينية، بالتوازي مع ارتقائها عن المفاهيم الرائجة منذ منتصف القرن العشرين في العالم العربي، لاستيراد «مبالغات وشطحات» سيغموند فرويد التي لا أساس علمياً لها من الناحية التشريحية أو الوظيفية، بحسب اكتشافات علم الأعصاب المعاصر؛ حيث كانت الراحلة المجتهدة أول من أسهم في تعريف القارئ العربي على رؤى إريك فروم وفيلهم رايخ وتصوراتهما التي كانت أكثر واقعية وإنسانية ومنهجية في مقاربتها وتصوراتها لآليات عمل النفس الإنسانية، بشكل يبعدها عن نموذج «الحيوان الجنسي البربري المتوحش» الذي حكم تصوّر فرويد عن الكائن البشري عموماً. وقد يكون أحد أهم إسهامات نوال السعداوي الفكرية تعريف القارئ العربي بمنظومة «آليات الدفاع النفسي» بشكل علمي وممنهج، يمكن فيه للإنسان امتلاك مفاتيح التفاعل والتأثر الفاعل المنعتق من حياض الإنسان المنفعل السلبي الذي لا حول له ولا قوة في فهم ما يعتمل في عقله ووجدانه، وذلك عبر الاتكاء على أدوات الدفاع النفسي ومفاتيحه، وخصوصاً ما ركّزت عليه، برهافة رفيعة، فيما يتعلق بقدرات «التصعيد»، بديلاً عن فعل «الكبت»، لتحويل معاناة المقهورات والمقهورين، والمظلومات والمظلومين، إلى طاقة «بناءة»، بدل تحولها إلى طاقة «هدامة» تأكل الإنسان من داخله، وجدانياً وعقلياً وعاطفياً. وبمعنى أكثر تبسيطاً، كانت الراحلة تقدّم تفسيراً علمياً ممنهجاً لوعي «الصبر والمصابرة والاجتهاد والكفاح» الذي يمثل أداة بني البشر الوحيدة في الدفاع عن حقهم الطبيعي في الحياة، وحق من يخلفهم فيها من بعدهم من ذريتهم.

ومن ناحية أخرى، قد يستقيم القول إن نوال السعداوي مثلت نموذجاً عن المثقف العضوي الملتزم بالدفاع عن الفئات المستضعفة المظلومة المقهورة في المجتمع الذي يعيش في كنفه، وهو ما تجلّى في دفاعها الاستثنائي، في شجاعته ووضوحه، عن المرأة التي تكالبت عليها كل حبائل المجتمعات الذكورية القروسطية، وعسف الإفقار والتهميش والقمع الذي مارسته نظم الاستبداد العربية على كل من تغوّلت على حيواتهم، رجالاً ونساء، على الرغم من أن الحيف كان أصعب وأمرَّ على النساء لمعاناتهن المزدوجة من ظلم الاستبداد وقهره، ومفاعيل التخلف والبدائية الهمجية الموروثة من عصور مظلمة غابرة في صيرورة المجتمعات العربية.

ونوال السعداوي نموذج فريد في الحفاظ على «طهرانيتها المعرفية» مثقفة عضوية مجتهدة، بحسب تصور أنطونيو غرامشي لذلك النموذج من المثقفين، وذلك بالحرص الذي لا تغاير فيه لعدم التحول إلى «مثقف طَبَّالٍ» يمالئ وسائل الإعلام لضمان استمرار تسليط أضوائها وعدسات كاميراتها عليه، لمعرفتها المسبقة بأن ذلك «المثقف الطبال» مستعد دائماً لقول ما تريده وسائل الإعلام منه قوله، في اتفاق خسيس مضمر بين الطرفين لا يجاهر به أي منهما، ولا ينتج عنه إلا تمترس هيمنة الأقوياء المهيمنين على مفاصل الإعلام والثروة والسلطة في المجتمع، على حساب كل الفئات المستضعفة والمفقرة المنهوبة فيه. وفي حقل عملها الطبي، كانت نوال السعداوي نموذجاً ناصعاً للطبيب «الحكيم» الذي يبذل كل عصارة عقله ومعرفته وطاقاته الجسدية لخدمة مريضه، وتخفيف آلامه ومعاناته، من دون «الاستسهال المخزي» الذي يمارسه بعض أفراد الجسد الطبي، بغض النظر عن الحقائق المرّة التي تشير إلى أن اعتلالات جسدية ونفسية كثيرة في أبدان المرضى في المجتمع هي ناتج مباشر لعوار في آلية عمل المجتمع وعلائقِ الأمور فيه، وهو ما لا بد للطبيب «الحقّ» من الإشارة إليه من دون مواربة أو مخاتلة لتسويغ تقصيره في «الدفاع المقدس» عن صحة مرضاه، وحقهم الطبيعي في حياة صحية وكريمة.

> مثلت نموذجاً عن المثقف العضوي الملتزم بالدفاع عن الفئات المستضعفة المظلومة المقهورة في المجتمع

ويحق لكل عاقل حصيف أن يتفق أو يختلف مع إرث نوال السعداوي الاجتهادي والمعرفي، ولكن هذا لا يعفيه أبداً من واجب العرفان لدأبها المعرفي، وثباتها على الحق البين وفق منظارها، وعدم تبدّلها عن مواقفها المبدئية في الانزياح الدائم للدفاع عن الفئات المستضعفة المظلومة المقهورة المهمّشة في المجتمع، وهو ما قد يستقيم اعتباره ميزان القياس الأول لفرز المثقف المجتهد الحق عن غيره.

(كاتب وطبيب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads